



السيد باولو سيرجيو بينيرو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا المحترم

إيتها السيدات والسادة

ففي الوقت الذي يحتفل فيه العالم باليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة والذي يصادف في 25 نوفمبر من كل عام فإن هناك الآلاف من نساء بلادنا سوريا يعانون الاضطهاد والعنف وحتى القتل والاختطاف والاختفاء القسري بشكل شبه يومي ، فالعنف ضد المرأة لا يقتصر قانونيا على ممارسة العنف الجسدي والمعنوي المتمثل في العنف الاسري لا بل يمتد الى كافة انواع واشكال العنف الذي يمارس ضدها سواء كان مصدره الاسرة او المجتمع او الطغمة الحاكمة او عصابات الاجرام والفصائل المسلحة الخارجة عن القانون سواء كان ذلك بممارسة التمييز ضدها او التحرش بها وتعرضها للعنف الجنسي او اعتقالها واختطافها واخفائها قسريا

فالاختفاء القسري يمثل تحدياً لمفهوم حقوق الإنسان بشكل مطلق، فهو يرقى إلى كونه إنكاراً صريحاً لحقهم في الوجود أو أن يكون لديهم هوية، ويجرد الإنسان من صفته الإنسانية، إضافةً أنها تشكل ووفقاً للقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية جريمة من الجرائم المصنفة ضد الإنسانية.

فالشخص الذي يتعرض للاختفاء القسري يصبح محروماً من كافة حقوقه دون أن يدافع عنه أحد على الإطلاق، ويكون في أيدي مرتكبي الجريمة خارج نطاق الحماية القانونية.

وفقاً للإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 47/133 المؤرخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1992 بوصفه مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول، فإن الاختفاء القسري يحدث عند القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعة منظمة، أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو

بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرّد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون”

كما نص كل من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يوليو عام 2002م ، والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدها الجمعية العامة في 20 ديسمبر 2006، على أن ”الاختفاء القسري“ يوصف بجريمة ضد الإنسانية عندما يُرتكب ضمن هجوم واسع النطاق أو منهجي على أي مجموعة من السكان المدنيين، ولا يخضع بالتالي لقانون التقادم الزمني..

صحيح ان الاختفاء القسري هي مشكلة عالمية ولم تعد حكراً على منطقة بعينها من العالم , وبعدما كانت الظاهرة في وقت مضى عبارة عن نتاج ديكتاتوريات عسكرية أساساً , أصبحت الان سمة متلازمة للنزاعات العسكرية الداخلية بين الفرقاء ووسيلة من وسائل ممارسة الضغط السياسي فيما بين الخصوم والفرقاء , وخاصة في الدول التي تعاني من صراعات طائفية واثنية وعرقية وتعيش حالة الحرب الاهلية كما هي سوريا اليوم , حيث أصبح اختطاف النساء فيها احد الوسائل الناجعة بيد الفصائل المسلحة التي تتبع للمعارضة السورية للحصول على مبالغ مالية ضخمة (الفدية المالية) , كما يحصل الان في منطقة عفرين السورية ذات الخصوصية الكردية حيث تتعرض هناك يوميا العشرات من النساء الكرديات للاختطاف عل يد الجماعات السورية المسلحة التي تتبع لاستخبارات دولة الاحتلال تركيا ولعل اشهر تلك الحوادث كانت اكتشاف مجموعة من النساء المختطفات رفقة بأطفال رضع في معتقلات وسجون سرية تابعة لإحدى الفصائل المرتزقة والتي تسمى بفصيل فرقة الحمزة في شهر ايار من عام 2020 حينما تم مدهامة المقر من قبل اهالي الغوطة المنتفضين وما تلاه من نشر مقطع فيديو للنساء المختطفات التي تجاوز اعدادهن العشرة نساء واللواتي لا يزلن مصيرهن مجهولا

الى يومنا هذا



ففي سوريا التي تعيش منذ 9 سنوات حالة حرب طاحنة وبشعة تعرض فيها أكثر من 82 ألف شخص للاختفاء القسري منذ عام 2011 وذلك وفقا لتقارير منظمة العفو الدولية , وما يقارب من نصفهم هم من النساء والأطفال , فرغم حالة التعتيم الاعلامي السائدة في سوريا وخوف افراد المجتمع من البوح بالمعلومات التي تتضمن الانتهاكات التي تطال حقوق الانسان خوفاً من ثأر وانتقام القوى والجماعات المسلحة ورغم صعوبة عمل وتحريك النشاط في الداخل لما يحمله من مخاطر على حياتهم , الا اننا تمكننا كمنظمة معنية بمراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان عشرات الحالات التي تم فيها اختطاف واختفاء النساء قسرا وذلك على امتداد التراب السوري ومن قبل مختلف التشكيلات والقوى العسكرية المتحاربة والمتناحرة بمختلف تسمياتهم وانتماءاتهم السياسية والدينية والاثنية والعرقية وبما فيها الدول التي تحتل اجزاء من المناطق السورية وذلك بالاسم والتاريخ والصور وقمنا بتنظيمها في ملف خاص مرفق بهذه المذكرة

فكلمة ومصطلح سوريا التي هي مشتقة من اسم سرياني وتعني السيدة العظيمة ... اما أن للمجتمع الدولي عامة وللمنظمات الحقوقية المختصة التي تتبع للأمم المتحدة بان تنهض بمسؤولياتها الاخلاقية والقانونية وان تتدخل لإيقاف كل هذا العنف الوحشي الذي يمارس ضد هذه ((السيدة العظيمة))؟!

بناء على ما تقدم فإننا نتوجه الى حضراتكم بضرورة التحرك واستلام ذمام المبادرة وتشكيل لجنة امنية خاصة بملف النساء السوريات المختفيات قسرا وممارسة اقصى درجات الضغط على القوى العسكرية المتورطة في ارتكاب هذه الجرائم بغية الكشف عن مصيرهن والافراج عنهن مباشرة مع توجيه تقرير وتوصيات خاصة بذلك الى مجلس حقوق الانسان تمهيدا لإحالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة



المتورطين بارتكاب جريمة الاختفاء القسري هذه التي تشكل وفقاً لنص المادة (7) من ميثاق روما الاساسي
للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 جريمة ضد الانسانية

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

2020/12/8

الموقعون :

- المرصد السوري لحقوق الانسان

- الهيئة القانونية الكردية

المرفقات: ملف PDF عن النساء

السوريات المختفيات قسراً